جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

المنهج النحوي
لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنواني
من خلال كتابه مِنْهَاج الهُدَى
إِلَى مُجِيبِ النِّدَا

إعداد الدكتور

طماح بن سعد بن إبراهيم السبيعي

العدد الثالث والعشرون

للعام ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ملخص

المنهج النحوي لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنواني من خلال كتابه مِنْهَاج الهُدَى إِلَى مُجِيبِ النِّدَا

فإن القرن الحادي عشر عُرف بعلماء أجلاء، بذلوا جلَّ وقتهم في تعليم العلوم بأنواعها المختلفة، وشرح المتون الكثيرة، ووضع حواشي مطولة على شروح سابقيهم، وممن برزوا في هذا القرن من علماء النحو الشيخ أبو بكر بن إسماعيل الشنواني رحمه الله، فقد فاق أقرانه، ولُقب بسيبويه عصره، وتعددت حواشيه وشروحه، وكثُر تلاميذه الذين تلقوا العلم على يديه ونقلوه عنه، وقد وقفت على مصنفاته التي وصلت إلينا، ووجدتُ له منهجًا في شرحه، يكادُ يكون مطَّردًا في جميع مصنفاته، فرأيتُ دراسة منهجه، والوقوف على طريقة عرضه، واخترتُ كتابه منهاج الهدى إلى محيب الندا؛ ليكون مثالًا لهذه المصنفات.

الدكتور

طماح بن سعد بن إبراهيم السبيعي

Abstract

The grammar curriculum of Abu Bakr bin Ismail Al - Shanwani Through his book The Platform of Huda to Mujib al-Nada

The 11th century was known as the scholars of exile, who spent most of their time teaching science of various kinds, explaining the many muttun, and putting lengthy footnotes on the explanations of their predecessors, and who emerged in this century from the grammarians Sheikh Abu Bakr bin Ismail Al Shanwani, may God have mercy on him, His writings and explanations, and many of his disciples who received the science on his hands and transferred him, have stood on his works that have reached us, and found him a method in his explanation, almost steady in all his works, I saw the study of his method, and stand on the way presented, Huda to Mahaib Al Nada; to be an example of this His works.

Dr.

Tamah bin Saad bin Ibrahim Al – Subaie

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، مَن يهدِه الله فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، صلَّى الله وسلَّم وبارَك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ، **أمَّا بعد** :

فإن القرن الحادي عشر عُرف بعلماء أجلاء، بذلوا جلَّ وقتهم في تعليم العلوم بأنواعها المختلفة، وشرح المتون الكثيرة، ووضع حواشي مطولة على شروح سابقيهم، وممن برزوا في هذا القرن من علماء النحو الشيخ أبو بكر بن إسماعيل الشنواني رحمه الله، فقد فاق أقرانه، ولُقب بسيبويه عصره، وتعددت حواشيه وشروحه، وكثُر تلاميذه الذين تلقوا العلم على يديه ونقلوه عنه، وقد وقفت على مصنفاته التي وصلت إلينا، ووجدتُ له منهجًا في شرحه، يكادُ يكون مطَّردًا في جميع مصنفاته، فرأيتُ دراسة منهجه، والوقوف على طريقة عرضه، واخترتُ كتابه منهاج الهدى إلى محيب الندا؛ ليكون مثالًا لهذه المصنفات.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أُمهد له بذكر سيرة أبي بكر الشنواني وحياته وآثاره، ثم أذكر منهجه، وقد جاء في أربعة مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول : **منهجه في الشرح**.

المبحث الثاني : **العناية بالمصطلحات والحدود**.

المبحث الثالث : **الاعتماد على المنطق في التوجيه النحوي** .

المبحث الرابع :**التعليل**.

تمهيد:

أبو بكر الشنواني: حياته وآثاره[١]

أ- حياته:

١- اسمه ونسبه:

هو أبو بكر بن إسماعيل بن فخر الدين بن عثمان الشَّنَواني الوَفَائي الشافعي التونسي، والشَّنَواني نسبة إلى شَنَوان، قرية من قرى مصر تابعة لمحافظة المنوفية[٢]. والوفائي نسبة إلى إحدى الطرق الصوفية[٣]، والتونسي نسبة إلى أصله.

٢- مولده ونشأته:

ولد في بلدة شَنَوان سنة ٩٥٩هـ، وبدأ تعليمه فيها، ثم انتقل إلى القاهرة، ودرس في الأزهر على جمعٍ من العلماء في العلوم الشرعية والعربية، واشتهر ببراعته في علوم العربية، وكان مقصد الطلاب من داخل القاهرة وخارجها؛ للأخذ عنه والتلقي منه.

٣- شيوخه:

تلقى الشنواني على عدد من العلماء، أشار إلى أحدهم في مقدمة هذا الكتاب، وذكرت كتب التراجم عددًا منهم، وسوف أذكر ما وقفت عليه منهم مرتبين حسب تاريخ الوفاة، وهم:

---

(١) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٠٣٥)، وريحانة الألبا (١: ٣٠١-٣٠٨)، وخلاصة الأثر (١/ ٧٩- ٨١).

(٢) ينظر: نزهة المشتاق (١/ ٣٣١)، مختصر فتح رب الأرباب (ص: ٣٢) .

(٣) طريقة أسسها علي وفا (ت ٥٨٠٧هـ). ينظر: مختصر فتح رب الأرباب (ص ٦٦).

١- أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهَيْتَمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس، فقيه باحث مصري، مولده في محلة أبي الهيتم من إقليم الغربية بمصر، وإليها نسبته. تلقى العلم في الأزهر، وله تصانيف كثيرة، منها: مبلغ الأرب في فضائل العرب، والصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة، وتحفة المحتاج لشرح المنهاج في فقه الشافعية، والفتاوي الهيتمية أربع مجلدات، وغيرها. توفي في مكة سنة ٩٧٤ ه[١].

٢- أحمد بن قاسم الصبَّاغ العبَّادِي الشافعي الأزهري، شهاب الدين، من علماء مصر. وهو من أبرز شيوخ الشَّنواني وقد نصَّ عليه في مقدمة هذه الحاشية، ونقل عنه نصوصًا كثيرة من حاشيته على القطر. له مصنفات كثيرة منها: حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، وحاشية على شرح ألفية ابن مالك، وحاشية على شرح قطر الندى، وحاشية على شرح الأشموني، وحاشية على نكت السيوطي. توفي سنة ٩٩٤ه[٢].

٣- إبراهيم بن عبد الرحمن بن علي العلقمي القاهري الشافعي، برهان الدين، من بلدة العلاقمة، نشأ بها، ثم رحل إلى القاهرة، ولازم الشيخ شهاب الدين البلقيني، وعلي الحلبي. من مؤلفاته: تهذيب الروضة للنووي. توفي سنة ٩٩٤ه[٣].

---

(١) ينظر: شذرات الذهب (١٠/ ٥٤١- ٥٤٣)، الكواكب السائرة (١/ ٢٠١)، ومعجم المؤلفين (٢/ ١٥٢).

(٢) ينظر: شذرات الذهب (١٠/ ٦٣٦)، والكواكب السائرة (٣/ ١١١)، والأعلام (١/ ١٩٨).

(٣) ينظر: الكواكب السائرة (٣/ ٨٠)، وخلاصة الأثر (١/ ٧٩)، ومعجم المؤلفين (١/ ٤٥).

٤- مُحَمَّد بن أَحْمد بن حَمْزَة الرملي المنوفي المصري، شمس الدّين، والرملي نسبة إلى الرملة من قرى المنوفية بمصر.كان فقيه الديار المصرية في عصره، ومرجعها في الفتوى، ولي إفتاء الشافعية، صنَّف شروحًا وحواشي كثيرة، منها: عمدة الرابح شرح على هدية الناصح في فقه الشافعية، وشرح العقود في النحو. توفي سنة ١٠٠٤ه[١].

٥- محمد بن عمر الخفَاجِي المصري ، والخفاجي نسبة إلى قبيلة خفاجة. ولد ونشأ بمصر، أخذ عن كبار الشيوخ وتصدر للإفادة والتدريس، وانتفع به جماعة من كبار العلماء، منهم الشنواني. توفي سنة ١٠١١ه[٢].

٦- يوسف بن زكريَّا المغربي، نزيل مصر، الأديب الشَّاعِر، نشأ في مصر وتوفي بها. من مصنفاته: ديوان شعر سمَّاه الذهب اليوسفي، وبغية الأريب وغنية الأديب، وتخميس لامية ابن الوردي. توفي سنة ١٠١٩ه[٣].

٤- تلاميذه:

اشتغل أبو بكر الشنواني بالتعليم طويلًا، وانتهت إليه الرئاسة العلمية في عصره؛ وأدَّى ذلك إلى كثرة تلاميذه الذين أخذوا منه، ونقلوا عنه، وسوف أذكر ما وقفت عليه منهم في كتب التراجم، مرتبين حسب تاريخ الوفاة، وذلك على النحو الآتي:

١- مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد الحموي، شمس الدين، كان إمامًا عَالمًا بالفقه والأصول والنحو، أخذ علوم العربيَّة عَن أَبي بكر الشنواني.

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (٣/ ٣٤٢)، والأعلام للزركلي (٦/ ٧)، ومعجم المؤلفين (٨/ ٢٥٥).
(٢) ينظر: ريحانة الألبا (٢: ٣٠٠)، وخلاصة الأثر (٤/ ٧٦).
(٣) ينظر: ريحانة الألبا (٢: ٣٢-٣٦)، وخلاصة الأثر (٤/ ٥٠١).

من مصنفاته: حاشية على مغني اللبيب، وحاشية على شرح قواعد الإعراب، توفي سنة ١٠١٧هـ[١].

٢- عَبْد الله بن عبد الرحمن بن علي الدَّنُوشَري الشافعي، وهو منسوب إلى دَنُوشَر في مصر، فقيه عارف باللغة والنحو، ولد بِمصْرْ ونشأ بها، وَأخذ عَن الشَّمْس الرملي، وابْن قَاسم العبَّادي، ومحمد العلقمي. له حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري، توفي سنة ١٠٢٥هـ[٢].

٣- إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي اللَّقَاني، برهان الدين، ينسب إلى لَقَانة من البحيرة بمصر. من علماء الحديث والفقه وأصوله، ومن أبرز تلاميذ الشنواني، وقد نسخ إحدى حواشي الشنواني المسمَّاه بهداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك[٣]، وله مصنفات كثيرة منها: توضيح ألفاظ الآجرومية، وجوهرة التوحيد، ومنظومة في العقائد. توفي بقرب العقبة عائدًا من الحج سنة ١٠٤١هـ[٤].

٤- مُحَمَّد المحبي المصري، شمس الدين، أجل علماء الحنفيَّة الكبار في المَذهب، أخذ علوم العربيَّة عن الأستاذ الكبير أَبي بكر الشنواني، وأَخذ عن السنهوري، والسراج الحانوتي وغيرهم. توفي سنة ١٠٤١هـ[٥].

٥- أحمد بن محمد بن علي الغنيمي الخزرجي الأنصاري، شِهاب الدين، أخذ عن كثير من العلماء منهم: علي بن غَانِم الْمَقْدِسِي، وإبراهيم

(١) ينظر: خلاصة الأثر (٣/ ٤٨٨)، والأعلام (٦/ ١٩٦).
(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٣/ ٥٣) الأعلام للزركلي (٤/ ٩٧).
(٣) ينظر: هداية السالك للشنواني، القسم الثاني، (٢٣/١) .
(٤) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٦)، والأعلام للزركلي (١/ ٢٨) .
(٥) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٦) .

العلقمي، وأحمد بن قَاسم العَبَّادِي، وغيرهم. له شروح وحواش في الأصول والعربية، ورسائل في الأدب والمنطق والتوحيد، منها: حاشية على شرح العصام في المنطق، وإرشاد الطلاب إلى لفظ لباب الإعراب، وحاشية على شرح الأزهرية. توفي سنة ١٠٤٤هـ[١].

٦- علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، نور الدين، مؤرخ أديب. أصله من حلب، ومولده ووفاته بمصر. له تصانيف كثيرة، منها: زهر المزهر اختصر به مزهر السيوطي، ومطالع البدور في قواعد العربية. توفي سنة ١٠٤٤هـ.[٢]

٧- يُوسُف بن عبد الرَّزَّاق المالكي المصري، كان علَّامة زمانه في التَّحقيق ولَه الشُّهرة التَّامَّة بَين ذلك الْفريق ولَه الشعر الْحسن، أَخذ العلوم عن السنهوري وأبي بكر الشنواني وعن الدنوشري، توفي أثناء عودته من الحج سنة ١٠٥١هـ[٣].

٨- ابراهيم بن عبد الرحمن بن علي بن موسى بن خضر الخياري المدني الشافعي. نزيل الْمدينة المنورة وخطيبها ومحدثها، أَخذ بِمصْر عَن عدد من الْمَشايخ، وشيوخه كَثيرون مِنهم: النُّور الزيَادي والشنواني وَأحمد الغنيمي وَالشَّيخ مُحَمَّد الخفاجي ومَن فِي طبقتهم من عُلماء ذلك العَصر، وأجازوه وشهدوا لَهُ بِالفَضلِ. توفي سنة ١٠٥٦هـ[٤].

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٣١١)، ومعجم المؤلفين (٢/ ١٣٢).
(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٣/ ١٢٢)، وديوان الإسلام (٢/ ١٧٢).
(٣) ينظر: ريحانة الألبا (٢/ ٢١٣)، وخلاصة الأثر (٤/ ٥٠٣-٥٠٥) .
(٤) ينظر: ريحانة الألبا (١/ ٤٤٥)، وخلاصة الأثر (٢/ ٣٦٧).

٩- يوسف بن محمد بن حسام الدين الفيشي المالكي، من كبار مشايخ الأزهر الملازمين للتدريس. له مؤلفات منها: حاشية على شرح شذور الذهب لابن هشام، وحاشية على شرح قطر الندى لابن هشام. توفي سنة ١٠٦١هـ[١].

١٠- عَامر بن شرف الدين الْمعرُوف بالشبراوي الشَّافعي المصري، لازم فِي عُلُوم الْعربيَّة أَبا بكر الشنواني نحو عشرين سنة، وَهُوَ من أبرز تلاميذه، روى الْفِقه عَن الشَّمس الرَّمْليّ والنور الزيَادي، وَأَجَازَهُ شُيُوخه، وبرع فِي كثير من الْعُلُوم. توفي سنة ١٠٦٢هـ[٢].

١١- علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علي الأُجْهُورِي، نور الدين، فقيه مالكي، من العلماء بالحديث، أَخذ عَن مَشَايخ كثيرين مِنْهُم: محمد الرملي، والبدر الكرخي، ونور الدّين القرافي. له مصنفات كثيرة، منها: شروحه الثَّلاثَة على مُخْتَصر خَلِيل في فقه الْمَالِكِيَّة، وحاشية على شرح النخبة لِلحَافِظِ ابن حجر، وَشرح ألفية ابن مالك، وشرح التَّهذيب للتفتازاني. توفي سنة ١٠٦٦هـ[٣].

١٢- محمد بن إبراهيم الدَّرُوري المصري، سَري الدين، اشتغل بِقرَاءَة العلوم فَقَرَأَ على أَبي بكر الشنواني، ثمَّ لزم الْمولى حُسَيْن الْمَعْرُوف بباشا زَاده نزيل مصر، وتفوق على نظرائه، وَكَانَ يعرف اللُّغَة الفارسية والتركية حق الْمعرفَة، صنَّف كثيرًا من الحواشي منها: حاشية على البيضاوي، وحاشية على شرح المفتَاح. توفي سنة ١٠٦٦هـ[٤].

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (٤/ ٥١٠)، والأعلام (٨/ ٢٥٢).
(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٢/ ٢٦٢).
(٣) ينظر: خلاصة الأثر (٣/ ١٥٨)، والأعلام (٥/ ١٣).
(٤) ينظر: ريحانة الألبا (١٤٢/٢)، وخلاصة الأثر (٣١٦/٣).

١٣- أَحْمد بن مُحَمَّد بن عمر الخفاجي الْمصْرِيّ الْحَنَفِي، شهاب الدّين، ولد ونشأ بمصر، ورحل إلى بلاد الروم، ثم عاد إلى مصر واستقر فيه إلى أن توفي، أخذ عن خاله الشنواني وعن شمس الدين الرملي، ومن أشهر تلاميذه عبد القادر البغدادي صاحب الخزانة، له مصنفاتٌ كثيرة من أشهرها: ريحانة الألبا، وشفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل. توفي سنة ١٠٦٩هـ[١].

١٤- سُلْطَان بن أَحْمد بن سَلامَة بن إِسْمَاعِيل المزَّاحِي الْمصرِي الشَّافِعِي، كان شيخ الإقراء في القاهرة. أخذ الْعُلُوم عَن النُّور الزيَادي، وَسَالم الشبشيربي، وَأحمد بن خَلِيل السُّبْكِيّ، والشنواني، وتصدر بالأزهر للتدريس. من مصنفاته: حاشية على شرح المنهج ، والقراءات الأربع الزائدة على العشر . توفي سنة ١٠٧٥هـ [٢].

١٥- محمد بن علاء الدين البابلي، شمس الدين، فقيه شافعي، ولد ببابل من قرى مصر، ونشأ وتوفي في القاهرة. أخذ عَن النُّور الزيَادي، وعلي الحلبي، والغنيمي، والشنواني، وكان كثير الإفادة للطلاب، قليل العناية بالتأليف، وَهُوَ أحفظ أهل عصره لمتون الأحاديث، وأعرفهم بجرحها ورجالها وصحيحها وسقيمها، وَكانَ شُيُوخه وأقرانه يعترفون لَهُ بذلك. من مصنفاته: منتخب الأسانيد في وصل المصنفات والاجزاء والمسانيد. توفي سنة ١٠٧٧هـ[٣].

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٣٣١)، وديوان الإسلام (٢/ ٢٢٨).
(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٢/ ٢١٠، ٢١١)، وديوان الإسلام (٣/ ١٠)، والأعلام (٣/ ١٠٨).
(٣) ينظر: خلاصة الأثر (٤/ ٣٩، ٤٠)، وديوان الإسلام (١/ ٢٢٩)، والأعلام (٦/ ٢٧٠).

١٦- إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن عِيسَى الْمَيْمُونِي الْمصري الشَّافعي، برهَان الدّين، لَازم وَالده سِنِين، وَكَان يحضر معه وَهُوَ صَغير درس الشَّمْس الرَّمْلِي، وَأخذ عَن أبي بكر الشنواني وَمَنْصُور الطبلاوي وَأحمد الغنيمي وَغَيرهم من عُلَمَاء عصره، ومن أبرز تلاميذه: عبد الْقَادِر الْبَغْدَادِي، وشاهين الْحَنَفِي. توفي سنة ١٠٧٩ه[١].

١٧- أَحْمد بن عَليّ بن عبد الْوَهَّاب الأيوبي العُلَيمي الرَّمْلِي، خير الدّين، من أهل الرملة في فلسطين، ولد في الرملة ونشأ فيها. رحل الى مصر فمكث في الأزهر ست سنين، وأخذ عن السنهوري، وسليمان البابلي، من مصنفاته: حاشية على الأشباه والنظائر، وحاشية على شرح العيني للكنز. توفي سنة ١٠٨١ه[٢].

هذا ما وقفت عليه في كتب التراجم من تلاميذ الشنواني، وهناك من المحققين من ذكر غيرهم، فقد عدَّ محمد شمام في تعليقه على (حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب) على الشَّبْرَاملسِّي من تلاميذ الشنواني[٣]، ولم أجد في كتب التراجم ما يؤكد ذلك.

وقد عدَّ الدكتور أحمد العضيب في تحقيقه (للمواهب الرحمانية)[٤] محمد بن أحمد الحنفي الحُريزي من تلاميذ الشنواني، مع أنَّ كتب التراجم لم تذكر ذلك؛ واستدلَّ على ذلك بنصٍّ الحُرَيزي في كتابه نزهة الطرف في موانع الصرف في سياق حديثه عن صرف (طُوى)، حيث قال: «وجزم

(١) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٤٥)، والأعلام (١/ ٦٧).
(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٢/ ١٣٤-١٣٨).
(٣) ينظر: حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام (صفحة: ز) .
(٤) ينظر: المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية للشنواني، قسم الدراسة (ص:١٨) .

الرضي وغيره بعدم الصرف، كذا نصَّ شيخنا الشنواني في حاشيته مع زيادة إيضاح»[١].

٥- وفاته:

توفي الشنواني في يوم الأحد الثالث من شهر ذي الحجة سنة ١٠١٩هـ ، وذلك بعد إصابته بمرض الفالج، ودفن في مقبرة المجاورين بالقاهرة.

(١) نزهة الطرف في موانع الصرف (ص: ٤٥).

ب- آثاره:

عُرف الشنواني بكثرة شروحه وحواشيه في كثيرٍ من العلوم، وكان معظمها في علم النحو، فقد شرح متونًا قصيرة، وكتب حواشي على شروحٍ طويلة، سوف أذكر ما وقفت عليه منها:

١- التحفة البرية في حل ألفاظ الآجُرُّومية:

أحد شروحه للآجُرُّومية، وهو مخطوط، وله نسخة بمكتبة الأزهر، رقمها: (٣٠٧ نحو).

٢- تعليق الدرة الشنوانية على شرح الآجُرُّومية:

(تعليق الدرة الشنوانية) اختصر به الشنواني حاشيته المطولة (الفوائد الشنوانية) وهي حاشية طويلة على شرح الأزهري للآجُرُّومية، وسيأتي ذكرها.

و(تعليق الدرة الشنوانية) مخطوط له نسخ متعددة، منها : نسختان في مكتبة جامعة الإمام رقم (١٤٩٩خ)، ورقم (١٣٩٨ف)، ونسخة في مكتبة الأزهر (٣٣٢٣ نحو)، ونسخة في دار الكتب المصرية رقم (٦٨ نحو)، و(٥٤٢ نحو تيمور)، ونسختان في مكتبة جامعة الملك سعود رقم (٤٢٧)، ورقم(٩٨٧).

٣- حلية أهل الكمال بأجوبة أسئلة الجلال:

مخطوط شرح فيه الشنواني كتاب السيوطي (الأسئلة السبع)، وهي أسئلة عن حروف المعجم. والمخطوط له نسخ كثيرة، منها: مجموعة نسخ في دار الكتب المصرية برقم (٢٠٤ معارف عامة طلعت)، و(٢٠٥ معارف

عامة طلعت)، و(٣٩٢ لغة تيمور)، و(٣٢٥٤٧ب)، وله نسختان في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (ف١/٨٨٢)، و(١٤١٣).

٤- الدرر البهية على شرح الأزهرية:

حاشية على شرح الأزهرية، قام بتحقيقها الدكتور السعيد سليمان السعيد مطر، لنيل درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر في الزقازيق، ومنها نسخة في جامعة الإمام برقم (٣٥٤٥خ)، ولها نسختان في مكتبة الأزهر برقم (٣٠٦ نحو)، و(١٠١١ نحو)، ولها ثلاث نسخ في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (٧٣٥٥)، و(٦٣٧٩)، و(٧٣٧٩) .

٥- شرح على شرح ديباجة الشيخ خليل للناصر اللقاني:

ذكر ذلك محمد شمام في مقدمة حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، وأفاد بوجود نسخ منه في بعض الخزائن الخاصة بتونس[١].

٦- الشهاب الهاوي على عبد الرؤوف المناوي:

رسالة في مصطلح الحديث ردَّ بها الشنواني على عبد الرؤوف المناوي عندما اعترض على قول شيخه ابن قاسم العبَّادي، لها نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٢١ مصطلح حديث).

٧- الطوالع المنيرة على بسملة عَميرة:

حاشية فيالتفسيرعلى البسملةوالحمدلة للشيخعَميرة، وهو شهاب الدين أحمد البرلسي[٢]،ولهانسختان في مكتبة الأزهر، برقم (١٢٢٦)، و(١٦٢٧).

---

(١) ينظر: حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب (صفحة: ص).
(٢) اسمه: أحمد البرلسي، شهاب الدين، مشهور بالشيخ عَميرة. ينظر: شذرات اذهب (٣١٦/٨).

٨- غَاية بُلُوغِ الأَرَبِ مِنْ شَرحِ شُذُورِ الذَّهبِ:

حاشية على بُلوغِ الأَربِ مِنْ شرحِ شُذورِ الذَّهبِ لأَبي يَحيى زكَريا الأَنصَاري، ولم أقف على هذه الحاشية، وقد أحال إليها الشنواني في مقدمة هذا الكتاب، فقال: « وقد بسطنا الكلامَ عليه في (غَايةِ بُلُوغِ الأَرَبِ مِنْ شَرْحِ شُذُورِ الذَّهَبِ)»[(١)]، وذكرها من ترجم له[(٢)].

٩- الفوائد الشنوانية على شرح الآجُرُّومية:

حاشية كبيرة على شرح الأزهري للآجرُّومية، واختصرها في حاشية أخرى سمَّاها (تعليق الدرة الشنوانية) تقدم ذكرها في الصفحة السابقة، وهي مخطوطة، ومنها عدة نسخ: نسختان في مكتبة الأزهر برقم (٣٢ نحو) و(٣٣٣ نحو)، ونسخة في المكتبة العبدلية بجامع الزيتونة في تونس برقم (٢٥٨٥ قسم النحو)، ونسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٩٩٤٧ عام).

١٠- قرة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام

شرح على مقدمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في الكلام على البسملة والحمدلة، وقد أحال إليها في موضعين من هذا الكتاب، ومنها قوله: «وقد بَسَطْنا الكلامَ على ما يتعلقُ بتعريفِ الصحابي في قُرة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام، في الكلام على البَسْمَلَةِ والحَمْدَلَةِ، فليَرجعْ إليه مَن أرادَ زيادةَ الفائدة »[(٣)].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٤١ .
(٢) ينظر : ريحانة الألبا (٣٠٢/١)، وخلاصة الأثر (١/ ٨٠).
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٤٨.

ولها نسخ متعددة منها: نسخة في جامع الزيتونة في تونس برقم (٢١٢٢ قسم التوحيد)، ونسخة في مركز الملك فيصل برقم (١١٠٨)، ونسخة في دار الكتب المصرية برقم (٦٣٧معارف عامة)، و(٦٣٩ معارف عامة).

١١- المناهل الصافية على المناهج الكافية في شرح الشافية:

حاشية على المناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري يشرح فيها شافية ابن الحاجب، وقد قام بتحقيقه الدكتور حسن عبد المنعم عبود لنيل درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر في القاهرة، ويوجد منه نسختان في دار الكتب المصرية برقم (٤٥)، و(٤٦).

١٢- منهاج الهدى إلى مجيب النِّدا إلى شرح قطر الندى:

وهو الكتاب الذي جعلته مثالًا على منهجه، والمخطوط الذي وقفت عليه لم يكتمل، فقد وقف الشنواني فيه عند باب ظن وأخواتها، وقد قمت بتحقيق جزء منه في رسالتي لنيل درجة الدكتوراه.

١٣- المواهب الرحمانية لطلاب الآجُرُّومية:

شرح للآجُرُّومية، وقد حُقِّق في ثلاث رسائل علمية في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام، وقد حقق الجزء الأول منه الدكتور أحمد بن محمد العضيب في رسالته لنيل درجة الدكتوراه، وكان ذلك عام ١٤٢٨ه. والجزء الثاني منه قام بتحقيقه الأستاذ عمر يوسف في رسالته لنيل درجة الماجستير، وكان ذلك عام ١٤٣٤ه. أما الجزء الأخير منه فقامت بتحقيقه الدكتورة ميمونة فوتاوي في رسالتها لنيل درجة الدكتوراه، وكان ذلك عام ١٤١٦ه.

له نسختان في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (٥٠٢)، و(٥٠٣)، ونسخة في مكتبة الملك عبد العزيز العامة برقم (٦٥٦)، ونسخة في جامعة باريس برقم (٤١٣٧).

١٥- هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:

حاشية على شرح الأزهري المسمى موصل الطلاب، الذي شرح فيه قواعد الإعراب لابن هشام، وقد طبع في تونس بتحقيق محمد شمام عام ١٣٤٧ه، وهو محقق أيضًا في رسالتين علميتين في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، حقق الجزء الأول منه الدكتور محمد عاشور حسن، وحق الجزء الثاني منه ماهر عبد الغني كريم، وكان ذلك عام ١٤٠٢ه.

وله نسخ مخطوطة، منها: نسخ في دار الكتب المصرية برقم (٣٤٠ نحو تيمور)، و(٧٠٦ نحو تيمور)، و(٩٠٤٥ ه)، ونسخة في مكتبة جامعة الإمام (٣٤٨٩خ).

١٦- هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

حاشية على أوضح المسالك، وقد أحال إليها الشنواني في هذا الكتاب في عدة مواضع[١]، ومن ذلك قوله: «واعترضه الدماميني بما ذكرناه في حواشينا على الأوضحِ المسمَّاة: هِدَايَةُ السَّالِكِ إِلَى أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكِ »[٢].

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص١٥٠، ص ٢٩٣، ص ٣٥٤، ص ٦٣٩ .
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٩٣ .

وقد حُقق جزء من هذه الحاشية في رسالتين علميتين في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام، فالقسم الأول منه قامت بتحقيقه الدكتورة منيرة المطيري في رسالتها لنيل درجة الدكتوراه، وذلك عام ١٤٣٧هـ، والقسم الثاني قامت بتحقيقه الدكتورة شعاع الماضي في رسالتها لنيل درجة الدكتوراه، وذلك عام ١٤٣٧هـ.

له نسختان: النسخة الأولى في مكتبة حسن حسني في تونس برقم (١٨١٨٠)، والنسخة الثانية في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (٥١٨).

١٧- هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندى وبل الصدى:

حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام ،لها نسخ متعددة، منها نسخة لم تكتمل في مكتبة جامعة الإمام برقم (٣٥٥٢خ)، ونسخ في مكتبة الأزهر برقم (٣٠٦ نحو)، و(٣٦٢ نحو)، و(٩٧٠نحو)، و(١٠١١ نحو)، ولها نسختان في دار الكتب المصرية برقم (٩٨٩نحو)، و(١٠١١ نحو).

وقد سُجلت هذه الحاشية في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام، ويعمل على تحقيقها الأستاذ حسن بن خميس الهمَّامي.

هذا ما وقفتُ عليه من مصنفاتٍ لأبي بكر الشنواني أثبتتها كتب التراجم، أو أحال إليها الشنواني في بعض كتبه، وقد يكون له غير ذلك، فهو ممن عُرف في عصره بكثرة حواشيه.

منهج الشنواني

وفيه أربعة مباحث :

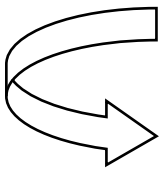

المبحث الأول :

منهجه في الشرح.

المبحث الثاني :

العناية بالمصطلحات والحدود.

المبحث الثالث :

الاعتماد على المنطق في التوجيه النحوي .

المبحث الرابع :

التعليل.

المبحث الأول: منهجه في الشرح:

لكلِّ عالم من العلماء منهج يسير عليه في شرحه، ويظهرُ لكلِّ قارئٍ يطَّلعُ على مؤلفاته ويتأمَّلها، وأبو بكر بن إسماعيل الشنواني أحد هؤلاء، فقد عُرف بكثرة حواشيه على شروح العلماء، ووجدتُ أنَّ منهجه في هذه الحواشي- التي وقفتُ عليها- يسير في غالبه على طريقة واحدة، وسوف أعرض ما ظهر لي من منهجه في هذا الكتاب، وذلك من خلال النقاط التالية:

١- طريقته في مقدمة الكتاب:

يمكن عرض طريقته في مقدمة هذا الكتاب على النحو الآتي:

أ- التزم الشنواني طريقة الأوائل في مقدمات كتبهم، فاشتملت مقدمة كتابه على العناصر الآتية:

- **التعريف بصاحب الشرح:**

أثبت الشنواني في مقدمته أنَّه صاحب الشرح، وذلك بقوله: «فيقولُ العبدُ الفقيرُ الحقيرُ المعترفُ بالعجزِ والتقصيرِ أبو بكر بنُ إسماعيلَ الشَّنَوَاني عفا الله عنه، وأسعده بفوز الأماني، وبصَّرَه بعيوب نفسه، وجعل يومَه خيراً من أمسِه، وغفرَ له ولذُريته ولوالديه، وأحسنَ إليهم وإليه.... »[(١)].

- **أهمية الكتاب المشروح:**

أوضح الشنواني أهمية الكتاب الذي يريد شرحه، وهو مجيب الندا للفاكهي، فقال: «لمـَّا رأيتُ أنَّ الاحتياجَ إلى تحصيلِ علمِ الإعرابِ بيِّنٌ لا يُدفعُ، والافتقارَ إلى تحقيقهِ مكشوفٌ لا يَتَقَنَّعُ، وأنَّ الشرحَ المُسمَّى بمُجيب

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٢٨ .

النِّدا إلى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى، في هذا الفنِّ جامعٌ لفروعِ النَّحوِ وقواعدِه، وشاملٌ لأحكامِه ومعاقدِه، وغُرَرِ فوائده، ودُرَرِ فرائده، مُتَحَلٍّ بحليةِ التَّنقيحِ والتَّهذيب، وحُسنِ التَّنظيم والتَّرتيب، مقبولٌ فيما بين الأنام، وشائعٌ في بلاد الإسلام ولا سيَّما بلدِ الله الحرام، قد توفرتْ رغباتُ الطلبةِ في تعلُّمِهِ وتحصيلِهِ....»[١].

- **ذكر اسم الكتاب**:

سار الشنواني على منهج كثير من العلماء في ذكر اسم الكتاب في المقدمة، فأثبتَ ذلك في مقدمته، فقال: «وسَمَّيتُهَا: مِنْهَاجُ الهُدَى إِلَى مُجِيْبِ النِّدَا إِلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى»[٢].

- **بيان مصطلحات الإحالة في الشرح**:

أوضح مقصوده من بعض العبارات التي سيوردها في الشرح، فقال: «وحيثُ عبَّرتُ بشيْخِنا فَمُرادي به: علَّامةُ عصره بلا نزاع، وواحدُ وقته بلا دفاع، شهابُ الملة والدِّين، أحمدُ بنُ قَاسِمِ العَبَّادِي، أو بأستاذ شيخنا فَمُرادي به: واحدُ زمانه، وعلامةُ أوانه، سيدُ المحققين، وسندُ المدققين، مولانا الشَّريف، قطبُ الملة والدِّين، عيسى الصَّفَوِي الإيجي، نزيل الحرم الشَّريف المكي».

أمَّا الفاكهي صاحب المتن فإنَّ الشنواني التزم في كل حاشيته بإطلاق لفظ (الشارح) عليه، ولم يذكر سوى ذلك، فإذا قال: (وقول الشارح) فهو يعني الفاكهي.

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٢٨ .

(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٢٩.

وأمَّا ابن هشام فلم يلزم الشنواني عند ذكره طريقة واحدة، فتارة يقول: (قال المصنف)، وتارة يقول: (قال ابن هشام)، وتارة يقول: (قال في الأوضح) أو (قال في المغني).

ب- لم يذكر الشنواني في هذه المقدمة الطريقة التي سوف يسير عليها في شرحه لمتن الفاكهي، وترك للقارئ اكتشاف ذلك.

٢- طريقته في عرض المتن:

اختلف العلماءُ في طرق شرحهم للمتون على مسالك شتى، فمنهم من يثبت المتن مفصولًا بقوله: (قال)، أو (قوله)، أو (ص)، أو نحوها. كما فعل ابن يعيش في شرحه للمفصل، ومنهم من يمزجُ شرحه بالمتن كما فعل الفاكهي في شرحه قطر الندى، ومنهم من يشرح المتن دون إثبات ألفاظه كما فعل ابن هشام في أوضح المسالك. والشنواني التزم إلى حدٍ كبير الطريقة الأولى، وهي إثباته للنص مفصولًا بقوله: (قوله)؛ إلا أنَّه في مواضع قليلة جدًا قد يمزج الشرحَ بالمتن، وذلك نحو: قوله: «وَجَرٌّ بِحَرَكَةٍ» أي: كسرةٌ أو فتحةٌ، «أَو حَرفٍ»، أي: ياء، وسُمي جرًّا لانجرارِ الشَّفةِ السُّفلى عند النُّطق بهِ إلى الأسفل»[(١)].

وقوله: « قوله: «لَا أَنَّهُ »أي: الإعراب «اخْتِلَافُ آخِرِ الْمُعْرَبِ»[(٢)].

والذي يغلب عليه في هذا الكتاب إيرادُ نصٍ قصير، والقيام بشرحه.

وقد يذكر من المتن كلمةً واحدة أو كلمتين، وهذا ورد عنده كثيرًا لكنَّه أقلُّ من السابق، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٣٦ .

(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٤١ ، و ص ٦٦٥، و ص ٦٦٧ .

- « قوله: «الْمُتَحَرِّكِ»

أراد بالمتحركِ ما يشمل المتحركَ بنفسهِ أو ببعضهِ المتصل بالفعل، كذا في نحو: ضربنا زيدًا؛ لأنَّ الحرفَ المتصلَ بالفعل من (نا) متحرك»[١].

- « قوله: «لِلْغَائِبَيْنِ».

أي: لاثنين المذكرين أو المذكر والمؤنث الغائبين، والمراد بالغائب هنا وفيما يأتي غيرُ المخاطب»[٢].

- قوله: «طَلَبًا لِلْخِفَّةِ»

لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ، والفعلَ ثقيلٌ، وعُلِّلَ أيضًا بأنَّه لو بُني على الضَّمِ اجتمع ضمتانِ في مثل: (شَرُفَ) و(ظَرُفَ)، ولو بُني على الكسر اجتمع كسرتانِ في مثل: (عَلِمَ) و(شَرِبَ)»[٣].

وقد يعرضُ نصًّا طويلًا، وهذا قليل، ومن ذلك:

«قوله: «لَكِنْ لَمَّا كَانَتِ الْمَعَانِي الْمُتَعَاقِبَةُ عَلَى الِاسْمِ لَا يُمَيِّزُهَا إِلَّا الْإِعْرَابُ، وَعَلَى الْمُضَارِعِ يُمَيِّزُهَا غَيْرُهُ أَيْضًا؛ كَانَ الِاسْمُ أَشَدَّ احْتِيَاجًا إِلَى الْإِعْرَابِ مِنَ الْمُضَارِعِ».

وذلك لأنَّ الإعراب يتعينُ في الاسمِ طريقًا لرفعِ اللبسِ، كما يتعينُ قولك: ما أحسنَ زيدًا! بالنصب للتعجب، وقولك: ما أحسنَ زيدٌ، بالرفع للإخبار بنفي الإحسان منه، وما أحسنُ زيدٍ؟ برفع (أحسن) وبخفض (زيد)

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٢٨ .
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٧٥ .
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٢٨، ص ٥١٧، ص ٥٣٢ .

للاستفهام عما هو الأحسن منه، ولا يتعينُ الإعرابُ في الفعلِ طريقًا لرفع اللبس؛ لوجودِ طريق أخرى تقومُ مقامه في رفع الإلباس، وبيانِ أنَّ الإلباسَ قد يندفعُ بالإعراب فيه، كما يتعينُ قولك: لا تأكلْ السمك وتشربْ اللبن، بجزم الفعلين للنهي عن كلِّ واحدٍ، ولا تأكلْ السمك وتشربَ اللبن، بجزم الأولِ ونصبِ.... »[(١)].

٣- منهجه في النقل:

لم يلتزم الشنواني منهجًا واحدًا في نقوله، وإنَّما له أكثر من طريقة، سواء كان ذلك في عزو النص أو في عرضه، وسوف أوضح ذلك على النحو الآتي:

أ- طريقته في عزو النص:

عُرِفَ عن الشنواني كثرة النقل في حواشيه، وفي هذا الكتاب أكثر من ذكر أقوال النحويين وآرائهم وردودهم واعتراضاتهم وترجيحاتهم، ولم يقتصر على علماء النحو، بل نقل عن غيرهم من أهل اللغة والأصول والتفسير. ولم يلتزم منهجًا واحدًا في نقوله، بل له في ذلك طرائق كثيرة، سأذكرها مرتبة حسب كثرة ورودها في الكتاب، وذلك على النحو التالي:

- **التصريحُ باسم العالم الذي نقلَ عنه**:

نحو قوله: «قال الجاربردي: «الأصلُ في كلِّ كلمةٍ أن تكونَ على ثلاثةِ أحرفٍ... »[(٢)].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٥٥ .

(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٥٠ .

وقوله: «قال أبو حيان: «ولا أعلمُ أحدًا وافقه على المنع مع قول العرب: العُمَرَان...»[١].

- **التصريح باسم العالم والكتاب**:

نحو قوله: «وقال ابن السراج في الأصول: «إنَّما أعملوا اسمَ الفاعلِ لَمَّا ضارعَ الفعلَ وصار الفعلُ سببًا له.....»[٢].

وقوله: «وقال ابنُ النحاس في التعليقة: إذا جعلنا مجموعَ حلوٍ حامض خبرًا....»[٣].

- **عدم التصريح باسم العالم الذي نقل عنه**:

نحو قوله: «وقيل: سببُ بنائه تضمُّنُهُ معنى هاء التأنيث....»[٤].

وقوله: «وقال بعضهم: بناءُ الأولِ لوقوع آخرهِ في وسطِ الكلمةِ...»[٥].

- **التصريحُ باسم الكتاب الذي نقل عنه دون ذكر صاحبه**:

نحو قوله: «و(اللِهزِمتان) بكسر اللامِ والزاي: عظمان نابتانِ في اللحيينِ تحت الأُذنينِ كذا في الصحاح»[٦].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٨٢. وينظر : ص ٥٢٨، ص ٦٦٧، ص ٦٨٠، ص ٥٤٤.

(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٣٤ .

(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص٣٣٦ ، وينظر: ص ٥٥٠، ص ٢٩٠، ص ٥٥٠ .

(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٧٥ .

(٥) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٨٩ ، وينظر: ص ٢٩٠، ص ٣٨٨، ص ٣٩٤، ص٥٣٠ .

(٦) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٦٦ .

وقوله: «وفي شرح الجمل: «العمل أصلٌ في الأفعال.... »[١].

- **النقل دون عزوٍ**:

ومن أمثلة ذلك نقله من الدماميني في تعليق الفرائد قوله: «تخدي بخاء معجمة ودال مهملة؛ أي: تسرع.... »[٢].

ونقله من حاشية الحفيد على أوضح المسالك قوله: «فإن قيل: الكلمةُ المتضمنةُ لمعنى الحرفِ مُتضمنةٌ لمعنى اسمٍ مُعربٍ.... »[٣].

- **الإحالة إلى مؤلفاته الأخرى**:

قوله: «واعترضه الدماميني بما ذكرناه في حواشينا على الأوضحِ المسمَّاة: هِدَايَةُ السَّالِكِ إِلَى أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ»[٤].

وقوله: «كالضرب بمعنى كونِه مضروبًا، وفي هذا الجوابِ بحثٌ بيَّناهُ في حواشينا على شرحِ الأجرومية للشيخ خالد»[٥].

قوله: «وقد بسطنا الكلامَ عليه، في (غَايةِ بُلُوغِ الأَرَبِ مِنْ شَرْحِ شُذُورِ الذَّهَبِ)»[٦].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٣٤ ، وينظر: ص ٤٣٥.
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٢٠ .
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٥٣، وينظر: ص ٥٣٢، ص ٢٩٢، ص ٤٠٥ .
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٩٣ .
(٥) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ٣١٨.
(٦) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص١٤١، وينظر: ص١٥٠، ص٢٩٣، ص٣٥٤، ص٣٦٢، ص٦٣٩، ص ٦٥٠، ص٦٨٦.

- **التصريح باسم العالم واسم الكتاب وموضع النقل في الكتاب**:

نحو قوله: «ونصَّ البدرُ بن مالك في آخر باب الضمير من شرح الخلاصة على أنَّ الكسرة في نحو: غلامي، إتباعٌ للياءِ كما تقدَّم....»[١].

وقوله: «لكنَّ كلامه في توضيحهِ في بابِ الموصول»[٢].

ب- طريقته في عرض النص:

لم يقتصر الشنواني على عبارة معينة عند إيراده للنص، بل له عبارات مختلفة يسبق بها النص المنقول، ومن ذلك: (قال...)[٣]، و(قول...)[٤]، (صرَّح...)[٥]، (رأيت...)[٦]، (زعم...)[٧] (ذكر...)[٨]، (ذهب...)[٩]، (عبارة)[١٠]، (حكى)[١١].

وقد يذكرُ أوَّلَ النص ثم يتبعه بقوله: (ثم قال)[١٢]، ثم يذكر آخر ولعلَّ هدفه من هذه الطريقة أن تكون الفكرة مكتملة في ذهن القارئ.

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٤١ .
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٢٨، وينظر: ص ٤٠٨، ص ٥٥١.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٤٧، ص ٢٥١، ص ٤٠٠ .
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٣٤، ص ٤٠٨، ص ٤٩٠، ص ٦٩٠ .
(٥) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٩٦ .
(٦) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٣٩ .
(٧) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٧٣ .
(٨) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٨٤ .
(٩) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٨٨ .
(١٠) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢١٣ .
(١١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٦٢ .
(١٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٤٣ .

وقد يسوق نصًّا طويلًا جدًا ثم يختمه بقوله: (سقناه مع طوله لنفاسته...)[١].

ويغلبُ عليه النقل بالنصِّ، ثم يختم النص بقوله: (انتهى)[٢]، أو (انتهى ما أردناه)[٣].

وأمَّا دقته في النقل فسوف تأتي في فصل التقويم إن شاء الله.

٤-منهجه في عرض الاعتراضات والرد عليها:

أسلوب الاعتراضات والرد عليها من الأساليب التي يلجأ إليها بعض العلماء؛ لما فيها من إعمال الذهن، وتحرير المسائل، وقد تكون بعض هذه الاعتراضات مفترضة وليست حقيقية، والشنواني ممن عُني كثيرًا بهذه الاعتراضات والرد عليها، متأثرًا بشيخه العبَّادي في ذلك.

وفي عرضه للاعتراض والرد عليه طرائق مختلفة، سأذكرها مرتبة حسب كثرة ورودها في الكتاب:

- **ذكر الاعتراض والرد عليه بقول أحد العلماء، ومن ذلك:**

«فإن قيل: علاماتُ الاسمِ والفعلِ حروفٌ؛ أي: منها حروف؛ فلا يكونُ عدمُها علامةً للحرف؛ لأنَّه يلزمُ منه الدورُ؛ قلت: أجابَ شارحُ اللباب بأنَّ الحرفَ له جهتانِ: جهةُ كونهِ حرفًا، وجهةُ كونِه لفظًا معلومًا، ومن الثانية يكونُ عدمُه علامةً للحرف لا من الأولى؛ فلا دور»[٤].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٦٩، وينظر: ص ١٦٤.
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٤٣.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٦٤، ص ٥١٣، ص ٦٥٧ .
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٩٥ .

وقوله: «فإن قيل: تعريفُ المعربِ بما ذكره المصنفُ غيرُ مانعٍ؛ لتناوله الأسماءَ حال عدمِ تركيبها إذا سبق تركيبها فيما مضى، على نسخة (تغيَّرَ) بلفظ الماضي أو أريد تركيبها بعدُ على نسخة (يتغيَّرُ) بلفظ المضارع؛ لأنَّها تغيَّرت فيما مضى أو تتغير فيما يأتي.

قلت: قال السيد قدس الله سره: ليس المرادُ بالأفعالِ في التعاريفِ اقترانٌ بزمانٍ. انتهى»[(١)].

- **ذكر اعتراضٍ مفترض والرد عليه، ومن ذلك**:

قوله: «فإن قيل: تعلُّم النحو غير محتاج إليه؛ لأنَّ معرفة كلام العرب إمَّا أن تتوقف إلى تعلُّمه أو لا تتوقف، لا سبيل إلى الأول؛ لأنَّها إن توقفت عليه اقتضى في تعلُّمه إلى نحو أيضًا؛ لكون مصطلحاتِ قوانينه عربية فيلزم إما الدور أو التسلسل وهما محالان، فوجب أن لا يتوقف عليه، وحينئذ يكون غير محتاج إليه، فالجواب أن تقول: لمَ لا يجوز أن تحصل معرفته بتفهيمِ واضع لا بنحوٍ آخر؟ فلا يلزم دورٌ ولا تسلسل »[(٢)].

- **ذكر رأي لأحد العلماء والاعتراض عليه برأي عالمٍ آخر، ومن ذلك**:

قوله: «فَمَبْنِيٌّ إِجْمَاعًا، كَذَا فِي الأَوْضَحِ، تبع في حكاية الإجماع ابنَ بَرهان، وفيه نظر، فقد نقل الزجَّاجُ عن بعضهم أنَّه كـ(سحر) ظرفًا، ونقل الزجَّاجي أنَّ من العربِ من يبنيه وهو ظرفٌ على الفتحِ»[(٣)].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٣٠ .
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٧٢ .
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٨٣ .

٥- طريقته في عرض الشَّواهد:

الشواهد والأمثلة هي القاعدة التي قام عليها النحو من بدايته إلى وقتنا الحاضر، وسوف أتحدث عن اهتمام الشنواني بها في فصل الأدلة النقلية، أمَّا هذا المبحث فأعرض فيه منهج الشنواني مع هذه الشواهد، وذلك على النحو التالي:

- الاقتصار على موضع الشاهد، وهذا ظهر جليًّا في استشهاده بالآيات وبالقراءات، وذلك نحو: «قوله: وإنَّما لم يَدُر الإعراب على نون التوكيد كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث؛ لمشابهتها للتنوين، والإعرابُ قبل التنوين لا عليه، ولمشابهتها تقلب ألفًا في نحو: {ىِ} [العلق:١٥] [(١)].

أمَّا استشهاده بالشعر فيغلب عليه ذكر البيت كاملًا، وذلك نحو قوله: «...فالنوعُ الأولُ محكيٌّ ليس إلا، وأمَّا النوع الثاني فسائغٌ فيه الأمران: الإعراب والحكاية، قال:

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمْحُ شَاجِرٌ ∴ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ»[(٢)].

وقد يذكر الشطر الذي فيه موضع الشاهد دون غيره، وذلك نحو قوله: «واستدلَّ الأخفشُ على ما أجازه بقوله:

..... ∴ لَهَا عِنْد عَالٍ فَوق سَبْعَيْنِ دَائِمِ»[(٣)].

وقد يذكر موضع الشاهد فقط في البيت، وهذا قليل، ومنه قوله: «أن يكونا اسمَ فعلٍ وفاعلَه، نحو:

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٠٥ .
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٦١ .
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٨٦ .

.....هَيْهَاتَ العقِيقُ..... ∴ ..... »(١).

• عدم نسبة الشاهد إلى قارئه أو قائله، فلم يهتم الشنواني بذلك إلا في مواضع قليلة، فيستشهد بالقراءة دون أن يذكر من قرأ بها، ويستشهد بالشعر دون أن يذكر قائله، وهذا في الغالب، وهناك بعض الشواهد يذكر أصحابها، ومن ذلك قوله في استشهاده ببعض القراءات: «أو إتباعًا كقراءة زيد بن علي {الْحَمْدِ لِلَّه}[الفاتحة: ٢]، بكسر الدال إتباعًا لحركة اللام، وقراءة الحسن {لِلْمَلَائِكَةُ اسْجدُوا}[البقرة:٣٤]، بضمِّ التاء»(٢).

وقوله في بعض الشواهد الشعرية: «وقد جاء عن بعض العرب في الجر (جواريَ)، قال الفرزدق:

فَلَو كانَ عبدُ اللهِ مَوْلىً هَجَوتُهُ ∴ ولكنَّ عبدَ اللهِ مَوْلَى مَوَاليا» (٣).

وقوله: «فإن لم يكن البيت في أوَّلِ القصيدةِ مُصرَّعًا سُمِّي المُصْمَت، كقول ذي الرُّمة:

أَأنْ ترسَّمْت مِنْ خَرْقاءَ مَنْزِلةً ∴ ماءُ الصِّبابَةِ من عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ»(٤).

• شرح الغريب وإيضاح معناه، وهذا ظاهرٌ عند الشنواني في بعض الشواهد الشعرية التي يستشهدُ بها، ومن ذلك قوله: «ومما جاء على الطريقة القُلَّى قول أبي العلاء:

أَلمْ تَرَ في جفْنِي وَفي جفْنِ مُنْصلِي ∴ غِرَارَان ذَا نومٌ وذَاكَ مُشَطَّبُ

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٢٤ .
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٤٠.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٦٥ .
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٧١ .

الـمُنصل: السيف، والغِرار بكسر الغين المعجمة: النوم القليل وحد السيف، والمشطب: السيفُ الذي فيه شُطَب على زنةَ غُرَف؛ أي: طرائق في متنه»[١].

وقوله: «قال عُمر بنُ أبي ربيعة:

أَقُصُّ عَلَى أُخْتَيَّ بَدْءَ حَدِيثِنَا ∴ وَمَا لِي مِنْ أَنْ يَعْلَمَا مُتَأَخَّرُ

لَعَلَّهُمَا أَنْ تَطْلُبَا لَكَ مَخْرَجًا ∴ وَأَنْ تَرْحبَا صَدْرًا بِمَا كُنْتُ أَحْصَرُ

(أَحْصَرُ) بفتح الصاد المهملة مضارع (حَصِرَ) بكسرها؛ أي: ضاق صدره»[٢].

• إعراب الشاهد عند الشنواني يكون غالبًا في موضع الشاهد، ولا يتجاوزه إلى غيره، كما أنَّ الشنواني يقتصر في إعرابه على الحكم النحوي دون ذكر العلامة، ويقتصر أيضًا على وجهٍ واحدٍ من أوجه الإعراب، وقد يذكر الأوجه الإعرابية الممكنة، وهذا قليل.

ومن ذلك قوله: «الثالث: الاستفهامُ، أثبته بعضُهم:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَه ∴ .....

فـ(مهما) مبتدأٌ خبرُه (ليَ)، وأُجيبَ باحتمال أنَّ (مَه) اسمُ فعل، واستؤنف الاستفهامُ بـ(ما) وحدها»[٣].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٨٤ .

(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٧٠ .

(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٩٩ .

ومن أمثلة ذكره للأوجه الإعرابية الممكنة إعراب فاعل (يأتي) في قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ∴ بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

قال: « وحكى المصنفُ في المغني وجهين في فاعل (يأتي):

أحدهما: أنَّ الفاعلَ (ما لاقت) والباء زائدة في الفاعل، وجملة (والأنباء تنمي) معترضة بين الفعل وفاعله.

وثانيهما: أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعود على (ما) بناءً على أنَّ (يأتي) و(تنمي) تنازعا (ما) فأُعمَل الثاني وأُضمر الفاعل في الأول؛ فلا اعتراض ولا زيادة. قال: «ولكن المعنى على الأول أوجه؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا أو بغيره. وحكى غيرُه وجهين آخرين:

أحدهما: أنَّه ضميرٌ يعودُ على النبأ؛ لدلالة قوله: (والأنباء تنمي) عليه.

والثاني: أنَّه (لبون) على حذف مضاف؛ أي: ألم يأتك خبر لبون زياد»[(١)].

٦- الإحالةُ إلى السَّابقِ واللاحقِ:

يكثر الشنواني من الإحالة إلى السابق واللاحق، ولعلَّ في ذلك اختصارًا للكلام، وعدم تكرار ما سبق ذكره، أو ما سيأتي ذكره، وعبارته في الإحالة: (سبق ذكره)، (مرَّ معنا)، (وسيأتي)، (وتقدَّم)، ومن أمثلة ذلك قوله: « ثم جعل وجه الشبهِ المقتضي لإعرابهِ اعتوار المعاني المختلفةِ عليه كالاسمِ، كما سبق الكلام عليه... »[(٢)].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٨٤ .

(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٥٧.

المبحث الثاني: العناية بالمصطلحات والحدود:

الحد في اللغة: المنع[١]، وفي الاصطلاح: قولٌ يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز، وهو قسمان: الحد التام ، والحد الناقص [٢].

وقد عُني الشنواني بالمصطلحات والحدود عناية كبيرة، متأثرًا في ذلك بشيخه العبَّادي، وأستاذ شيخه عيسى الصفوي، وشيخ شيخه اللقاني، وكلهم عرفوا بعنايتهم بهذا الأمر؛ ويضاف لتأثره بهولاء العلماء في هذا الجانب شرحه لكتابِ عالمٍ عُرف بعنايته الكبيرة بالحدود، وأفردَ كتابًا فيها، سبق الإشارة إليه في التمهيد[٣].

ومن مظاهر اهتمام الشنواني بالمصطلحات والحدود ما يأتي:

١- ذكره لأنواع التعريفات والفروق بينها:

يعتبرُ الحدُّ نوعًا من أنواع التعريفات، ولكن يوجد أنواعٌ أخرى للتعريف ذكرها علماء الأصول، وهي: الحدُّ التام، والحدُّ الناقص، والرسم التام، والرسم الناقص، وتبديل لفظ بلفظ أشهر منه. فالحدُّ التام هو التعريف بالجنس والفصل، كقولنا في الإنسان: إنَّه الحيوان الناطق، والحدُّ الناقص كالتعريف بالفصل وحده، كقولنا: الناطق، والرسم التام هو التعريف بالجنس والخاصة كقولنا: الإنسان حيوان ضاحك، فالضحك معنى خاص بالإنسان، والتبديل باللفظ الأشهر كقولنا: البر هو القمح[٤].

---

(١) ينظر: الصحاح (حدد) .

(٢) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه (١/ ١٤٢)، والتعريفات (ص: ٨٣).

(٣) ينظر: ص ١٠.

(٤) ينظر: شرح تنقيح الفصول (ص: ١١).

وأشار الشنواني إلى مثل هذه الفروق، فقال: « قيل: والفرق بين التعريف بالعلامة وبين التعريف بالرسم أنَّ التعريف بالرسم تعريفٌ هو هو، فيجب فيه الأمران، والتعريفُ بالعلامة تعريفٌ بقولك: الاسم يعرفُ بالجر مثلًا، فقولك مثلاً: الاسمُ ما يقبل الجر غير صحيح، وقولك: يعرف الاسم بالجر صحيح، ولعل وجه قوله: غير صحيح أنَّ الحصر فيما يقبلُ الجرَّ غيرُ صحيح، ولا يخفى أنَّ هذا لا يتعين أن يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكر، بل يجوز أن يكون معناه أنَّ الاسم ما يقبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات جميعها أو مجموعها، أو ما يقبلُ بعضُ أفراده الجرَّ، وهذا صحيح مطرد منعكس، فليُتأمَّل.

واعلم أنَّ الخاصة تنقسم إلى مطلقة وهي ما يختص بالشيء بالقياس إلى جميع ما عداه كالضاحك للإنسان، وإلى إضافية وهي ما يختصُّ بالشيء بالقياس إلى بعض أغياره، كالماشي للإنسان، فإن قلت: فإذا كانت الخاصة إضافية فهل يصحُّ التعريفُ بها؟ قلتُ: نعم، على ما صوَّبه السيِّدُ، فقال: «والصوابُ أنَّ المعتبرَ في المعرِّفِ كونُه مُوصلًا إلى تصور الشيء، إمَّا بالكنه أو بوجهٍ ما، سواء كان مع التصور بالوجه يميزه عن جميع ما عداه، أو عن بعض ما عداه»[1].

٢-إيراد الاعتراضات على حدود بعض المصطلحات عند الفاكهي والإجابة عنها:

ومن ذلك إيراده لهذا الاعتراض على تعريف الفاكهي للاسم المعرب، قال: «فقوله: (ما)، أي: الاسمُ الذي تغيَّر آخرُه، أو اسمٌ تغيَّر آخره.

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٣٣ .

فإن قلت: إذا كان التعريفُ للاسمِ المعربِ فذكرُ الاسمِ في التعريفِ يستلزمُ تعريفَ الشيءِ بنفسه، وهو فاسد، فالجواب أن يقالَ: المحتاجُ إلى التعريف إنَّما هو المعربُ، إذ الاسمُ قد عُلِمَ، وما كان كذلك يشارُ في تعريفهِ إلى المعلومِ مُجملًا، ويُفصَّلُ المجهولُ؛ اكتفاءً بقدرِ الحاجةِ، كقولهم: الأنف الأفطس: أنفٌ ذو تقعيرٍ، فكأنَّه قال: الاسمُ المعربُ كلمةٌ دالةٌ على معنًى مُستقلٍّ غيرِ مقترنٍ بزمان، تغيَّرَ آخرُه بسببِ العواملِ الداخلةِ عليه، فاحفظه ينفعْك في مواضعَ، وقلَّما يُباع مع كثرة الانتفاع»[١].

ومن ذلك قوله في حدِّ الأمثلة الخمسة الذي ذكره الفاكهي: «أورد عليه أنَّ لفظَ (كل) زائد؛ لأنَّ التعريفَ للماهية، و(كل) للأفراد، والتعريف بالأفراد غير جائز، وأيضًا (كل) يُفهِمُ أنَّ كلَّ واحدٍ منها هو الأمثلة الخمسة، فيخلُّ بصدق الحدِّ على المحدود الذي هو الأمثلة الخمسة، وبعبارةٍ أخرى لفظ (كل) هنا ليس في موقعها؛ لأنَّ التعريفَ إنَّما يكونُ للجنسِ وبالجنس لا للأفراد وبالأفراد.

وأجيب بأنَّ ما ذُكِرَ ليس تعريفًا بل تعيينًا لمعناها، وأنَّها على أي شيء تُطلق لمن عرف معنى الأمثلة ومعنى الفعل المضارع الذي اتصل به ما ذُكر، فلا بأس بإيراد لفظ (كل) والأحسنُ أن يُقالَ: المرادُ أنَّها المفهومُ الكليُّ الصادقُ على كلِّ فعلٍ اتصل به واحدٌ مما ذُكر؛ لظهورِ أنَّ الموضوعَ له الماهية لا الإفراد، فلو أُسقط لفظُ (كل) المشعرة بأفراده لكان أوضح؛ لكنَّه أتى بها لبيانِ الاطراد»[٢].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٢٣ .

(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٧٤.

٣-مناقشة الحدود المتعلقة بالأبواب النحوية والاستطراد في ذلك:

ومن ذلك مناقشته للحدِّ الذي أورده الفاكهي في باب المثنى، قال: «أي: اسمٌ دلَّ وضعًا على شيئين اثنين، مذكرين كانا أو مؤنثين، أو مذكرًا ومؤنثًا، وأغنى عن المتعاطفين، فـ(ما دلَّ) جنسٌ، و(على اثنين) فصلٌ أول، مُخرجٌ لـ(ما دلَّ) على أقل كـ(رجلان)، أو أكثر كـ(صنوان)، ولا تغفل عن عدم قصد الزمان من هذه الأفعال الواقعة في التعاريف؛ فلا ينتقض التعريف بما سُمي به من المثنى. و(أغنى عن المتعاطفين) فصلٌ ثانٍ مُخرجٌ لنحو: كلا وكلتا وشَفْع وزوج وزَكًا بالتنوين اسم للشيئين.

وما ذكره ابن الناظم من أن نحو: شَفْع وزَكًا يدلُّ على التثنية فيه نظر؛ لأنَّهما يصدقانِ على اثنينِ لا أنَّهما دالان عليهما؛ لأنَّ شفعًا مقابلُ الفردِ، وهذا أعمُّ من اثنين، والأعمُّ يصدقُ على الأخصِّ، ولا يدلُّ عليه.

وأُوردَ أنَّ هذا الحدَّ صادقٌ على الضمير في أنتما قائمان، وعلى اثنين واثنتين؛ إذ هي مغنية عن أنت وأنت، وعن رجل ورجل، وامرأة وامرأة....»[(١)].

٤- عرض تعريف الفاكهي لبعض المصطلحات ومقارنته بتعريف غيره من العلماء:

وذلك بأنَّ الشنواني يعمد إلى ذكر تعريفات بعض العلماء كابن الحاجب مثلًا، وما أُورد عليها، خاصة إذا كان هذا الحدُّ مقاربًا لما ذكر الفاكهي، ومن ذلك قوله: «ثم رأيتُ مولانا عصامَ الملة والدين أوردَ في

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٧١.

رسالةٍ له على تعريف ابن الحاجب للاسم الذي هو كتعريف الشارح، لكن بدون قوله: (وضعًا)- أمورًا، فقال:

الوارد الأول: إن كان المرادُ من الدلالة المطابقية فالمجازات من آخرها تخرج عن حدِّ الاسم، فلا تكونُ الكلمةُ منحصرةً في الأقسام، وإن كانت أعمَّ من المطابقة وقسيمتها لم يبقَ حدُّ الاسمِ مانعًا؛ لأنَّ الفعلَ له معنًى مدلولٌ تضمني والتزامي غيرُ مقترنٍ بأحد الأزمنة.... »[١].

٥- عنايته بألفاظ الحد وشرحها، والاستطراد في ذلك:

عندما يذكر الشنواني تعريفًا لبعض المصطلحات فإنَّه يُعنى بشرح ألفاظ هذا التعريف، ويستطرد في ذلك، فيذكر ما يدخل فيه وما يخرج عنه، وماورد عليه من اعتراضات وردود، مما يجعل القارئ يكاد ينسى المصطلح المُعرَّف، وسيأتي هذا في التقويم إن شاء الله.

ومثال ذلك قوله: «قوله: (عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوالُ أَواخِرِ الْكَلِمِ إِعْرَابًا وبِنَاءً)، والمراد بالعلم: الإدراك، والأصول: جمع أصل، وهو لغة: ما يبنى عليه غيره.

واصطلاحًا: قضية كلية يتعرَّفُ منها أحكام جزئيات موضوعها، ويرادفه القاعدة والضابط والقانون »[٢].

وقوله: «وَلِأَنَّ الكَلِمَةَ إِمَّا أن تَدلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا أَو لَا ، أي: إمَّا صفتُها أن تدلَّ، أي: أن تكون بحيث يفهم منها معنًى بحسب الوضع، بأن يكون تمام الموضوع له أو جزؤه، فيشمل الفعلَ؛ لأنَّ المعنى الذي في نفسه

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٣٩.
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٧٨.

جزءُ معناه الموضوع له، وسيجيءُ توضيحُه، (في نفسها)؛ أي: معنًى يُفهم منها وحدها من غير احتياجٍ في الفهم منها إلى ذكرِ مُتعلَّقٍ لها بخصوصه، أو صفتها أن لا تدلَّ على معنًى كذلك، أو التقدير بقرينة ما ذُكر في تعريف الحرف، أن تدلَّ على معنًى لا يكون في نفسها، والمراد أن لا تدلَّ إلَّا عليه، بأن يحتاجَ فهم المعنى إلى ذكر مُتعلَّقٍ مخصوصٍ لا يُحذفُ إلا نادرًا، وسيجيءُ توضيحه.

والتقديرُ الثاني وجيه، وإن كان غيرَ مشهور؛ لأنَّ العبارةَ عليه نصٌّ في المقصود، وهو ثبوتُ الدلالةِ، وأن لا يكون المعنى في نفسها، وهو أولى من التقدير المشهور، يعني: لا تدلُّ على معنًى في نفسها، فإنَّه يحتملُ غيرَ المقصود، فإنَّ (لا تدلُّ على معنًى في نفسها) يحتملُ نفيَ الدلالةِ مطلقًا، ويحتملُ ثُبوتَ الدلالةِ ونفيَ كونِ المدلول في نفسها، والتقدير الثاني لا يحتملُ غيرَ تقدير هذا الأخير، إلَّا أنَّه حينئذٍ يحتاج إلى قيدٍ فقط؛ لأنَّ الفعل أيضًا يدلُّ على معنًى لا في نفسها، والجار والمجرور مُتعلِّقٌ بـ(تدلُّ)، و(في) بمعنى الباء، أو الظرفية المذكورة مجازٌ عن دلالة اللفظ عليه بلا حاجةٍ إلى الغير، والمناسبُ أنَّ كون الشيء في الشيء يقتضي أن يحصلَ منه بلا حاجة إلى الغير.... »[1].

٦-بيان نوع التعريف المناسب في تعريف بعض المصطلحات:

يرى الشنواني أنَّ التعريفَ بالحدِّ أضبط التعريفات وأقواها، وعندما أورد الفاكهي تعريف الحرف، كما عرَّفه ابن هشام، وقال: «...بِأَنَّ لَا يَقْبَلَ شَيْئًا مِنْ عَلَامَاتِ الِاسْمِ وَلَا الْفِعْلِ»، قال الشنواني: «عدل المصنفُ عن

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٢٤.

التعريفِ بالحدِّ- وإن كان أتمَّ فائدةً، وأكثرَ تحقيقًا؛ لأنَّه أصعبُ تناولًا- إلى التعريفِ بالعلامة، لأنَّه أقربُ وأسهلُ تناولًا»[1].

٧-استدراكه على بعض العلماء في حدودهم:

فقد استدرك على الفاكهي وابن الحاجب والرضي في حدِّهم للإعراب، فقال: «قوله: مَا اخْتَلَفَ بِهِ آخِرُ الْمُعْرَبِ، كذا عرَّفه ابنُ الحاجب في الكافية، ولكنَّه قال: «ما اختلف آخره، وذكر عقبه: ليدلَّ على المعاني المعتورة عليه». فقوله: (ما) أي: حركةٌ أو حرفٌ، كما قال السيد، وقال الرضي: حركةٌ وحرفٌ، وإنما اقتصروا على تفسيرٍ بالحركةِ أو الحرفِ؛ لأنَّ ابنَ الحاجبِ أرادَ تعريفَ إعرابِ الاسمِ، والشارح أرادَ تعريفَ مُطلق الإعرابِ، فما عنده عبارةٌ عن حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ.

وهنا إشكال، إذ ليس الإعرابُ أحدَ الأمرينِ من غير تعيين، كما هو مقتضى (أو)، ولا المركبَ منهما كما هو مفادُ الواو، وليس لنا مفهومٌ كليٌّ يخصُّهما؛ فلا يكونُ لنا تعريفٌ جامعٌ مانعٌ، بل الإعرابُ نوعانِ لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ: حركةُ كذا وحرفُ كذا، فكلٌّ منهما إعراب، ولعلَّ هذا هو المقصود، إلا أنه اختصر العبارة اعتمادًا على الفهم، لكن الظاهر من كلامِ ابنِ الحاجبِ أنَّه أرادَ تعريفًا جامعًا، اللهم إلا أن يُرادَ أنَّه شيءٌ يكونُ أحدُهما، وعليه يُحمل قولُه في شرحِ المفصلِ: ما به يختلف من حركةٍ أو حرفٍ، أو يُجعل الْمُعرَّف هذا المفهوم الذي فيه الترديد، فيصدقُ على كلٍّ أنَّه حركةٌ أو حرفٌ، وفيه ما لا يخفى، ويجبُ (أو) على التقديرين، ومما فيه ما ذكره السيد الشريف أنَّ الترديدَ لا يكون عرفًا إلا في الأمور المحتملة؛ فلا يصدقُ

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٩٤.

على الحركةِ أنَّه حركةٌ أو حرف، ثم إنَّه أوردَ على الظاهرِ أنَّه إن أرادَ أحدهما خرج الآخر، أو كليهما، ففيه أنَّه لا يجوزُ أن يُرادَ بالعامِّ أفرادٌ مختلفةُ الحقيقة، وأجاب بإرادةِ أحدِهما وتقديرِ الآخر مع العاطف» [١].

٨- استعماله للمصطلحات النحوية وغير النحوية في غير الحدود:

لم يقتصر الشنواني في استخدامه للمصطلحات عند تعريفها فقط، بل يستعملها عند تحرير كثير من المسائل، ويشيرُ إلى الفروق بين المدارس النحوية في تسمية هذه المصطلحات، ومن ذلك قوله: «واعلم أنَّ الرفعَ والنصبَ والجرَ والجزمَ مخصوصةٌ عند البصري بالإعراب، والضمَّ والفتحَ والكسرَ بالبناء، وأمَّا الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ فتعمُّ الحركةَ الإعرابيةَ والحركةَ البنائيةَ وغيرَهما، كضمة قاف (قُفل)، والكوفي يُطلقُ كلًّا على كلٍّ» [٢].

وأغلب المصطلحات التي يستعملها الشنواني مصطلحات بصرية؛ وذلك لانتشار هذه المصطلحات في كتب النحو، وقد استعمل بعض المصطلحات الكوفية، نحو: (نون العماد) [٣]، (الخفض) [٤]، (لا التبرئة) [٥]، (النعت) [٦].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٣٩.
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٤٢.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٦٧.
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٠٤.
(٥) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٦٥.
(٦) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٥٠.

واستخدم الشنواني بعض المصطلحات غير النحوية، ومن ذلك بعض المصطلحات المتعلقة بالأصول مثل: الأصل[١]، الإجماع[٢]، الإدراك[٣]، الإلزام[٤].

واستعمل أيضًا بعض المصطلحات المنطقية، وسيأتي الحديث عنها في المبحث التالي.

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٥٤.
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٤١.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٦٢.
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٨١.

المبحث الثالث: الاعتماد على المنطق في التوجيه النحوي:

عاش الشنواني في عصرٍ عُـرف باهتمـام أهلـه بعلـم المنطـق، واستخدامه في كثير من العلوم، وقد تأثر باهتمام علماء عصره بهذا العلـم، وتأثر بعناية شيوخه به، فأستاذ شيخه عيسى الصفوي ممن صنَّف في هـذا العلم. وهذا الكتاب اشتمل على كثيرٍ من الألفاظ المنطقية التـي تـدلُّ علـى أهمية هذا العلم عند الشنواني، ومن تلك الألفاظ: (الماهيـة[١]، الجـنس[٢]، الفصل[٣]، الجزئية[٤]، الكلية[٥]، الحد[٦]، الطـرد[٧]، العكـس[٨]، الرسـم[٩]، العدم[١٠]، الوجود[١١]، الدور[١٢]، الموجبة الكلية[١٣]، دلالة الالتزام[١٤]، ونحو ذلك من الكلمات المنطقية.

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٧٤.
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٧٦.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٢٣.
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤١٧ .
(٥) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٢٩.
(٦) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٣١.
(٧) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٣٢.
(٨) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٩٦.
(٩) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٢٥.
(١٠) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٢٨.
(١١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٢٨.
(١٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣١٤.
(١٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٣٣.
(١٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٠٦.

وقد أورد نصوصًا طويلة من كتب المنطق في مواضع مختلفة من هذا الكتاب، ومن ذلك قوله: «وفي الغُرَّة لابن الحاجب وشرحها لأستاذ شيخنا: اعلم أنَّ النفس الناطقة الإنسانية، وهي عند الجمهور أهل الحق أمر لطيف مدبر يتصرف في البدن ويحلُّ فيه حلول الدُّهْنِ في الزيتون، والماء في الورد، يُعبر عنه بـ(أنا) و(أنت)، ويدرك بها الأمور، ويكتسب بها الصناعات، وإنما قُيِّد بالإنسانية؛ ليُخرج نفوس الأملاك على مذهب الحكماء، بل الملك والجن على المذهب الحق، إذ المقصود هو البحث عن حال الإنسان باعتبار الأمور المخصوصة بها قوتين: قوةٍ عاقلة وقوةٍ عاملة؛ فإن قلت: للمَلَك والجن هاتان القوتان فلا تكونان مخصوصتين بالإنسان.

قلت: التخصيص بالنسبة إلى النفوس الغير الناطقة، أي: ما لا يوجد في غيرها وإنَّما قُيِّد به؛ لأنَّ القوى المشتركة كثيرة، ولـمَّا لم يرد البحث عن العاملة لم يعرِّفها، فالعاقلة قوة تنتقش فيها صور الأشياء، فإن قيل: إن أراد الأشياء الكلية والجزئية ففيه أنَّ الجزئيات لا تحصل في العقل، وأن أراد الكليات فقط فلا يصح أنَّه ينطبع فيها صور المحسوسات كما سيأتي، فإنَّها أمور جزئية، قلت: المراد الأول»[(١)].

وقوله: «واعلم أن السيد قُدس سره ذكر في حاشية الشمسية: أنَّ المعنى إنَّما يطلق على الصور الذهنية من حيث إنَّها تقصد من اللفظ وقد يكتفي في إطلاقه عليها بمجرد صلاحيتها للقصد من اللفظ سواء وضع له لفظ أم لا، فعلى الأول يراد بالبيان التعبير عنه باللفظ، وعلى الثاني يراد إمكان الإرادة، وفائدة الصفة بيان أنَّ التسمية باعتبار هذه الحيثية»[(٢)].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٦٣.

(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٩٣.

وقد استطاع الشنواني توظيف المنطق في تعليل كثير من المسائل النحوية، والإجابة على بعض الاعتراضات ورد بعض الحدود النحوية، وغيرها.

ومن أمثلة اعتماده على المنطق في التوجيه النحوي ما يأتي:

١- قوله: «وإنَّما قَدَّم حالةَ البناءِ على حالةِ الإعراب؛ لأنَّ البناءَ هو الأصلُ في الفعل، ولأنَّ ضابطَ الأولى وجودي، وضابطَ الثانية عدمي»(١).

٢- قوله: «وأمَّا قولُ كثيرٍ من النحويين: الحرفُ ما دلَّ على معنًى في غيرهِ فمنتقضٌ بما تقدَّم إخراجُه بقيدِ (فقط)، وتوضيحُ معنى الحرفِ أن يقول: إنَّ نسبةَ البصيرةِ إلى المدركاتِ كنسبةِ البصرِ إلى المبصَراتِ، والبصرُ قد يُشاهدُ بعضَ المبصَرات قصدًا، وقد يجعله آلة لمشاهدةِ الغيرِ، مثلًا الناظرُ في المرآة ربَّما جعلها آلةً لمشاهدةِ الصورِ المرتسمةِ فيها، بحيث يستغرقُ في مشاهدتها، ولا يلتفتُ حينئذٍ إلى المرآة قصدًا؛ فلا يتمكنُ في هذه الحالةِ أن يحكمَ على المرآةِ بشيءٍ مع كونها مُبصَرةً، وربَّما جعلها منظورةً بالذاتِ ملحوظةً قصدًا؛ فيتمكنُ بهذه الملاحظةِ من الحكمِ عليها بما لها من نفاسةِ جوهرها، وصقالةِ وجهِها»(٢).

٣- قوله: «فإن قيل: علاماتُ الاسمِ والفعلِ حروفٌ؛ أي: منها حروف؛ فلا يكونُ عدمُها علامةً للحرف؛ لأنَّه يلزمُ منه الدورُ؛ قلت: أجابَ

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٧٧.

(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٩٢.

شارحُ اللباب بأنَّ الحرفَ له جهتانِ: جهةُ كونهِ حرفًا، وجهةُ كونِه لفظًا معلومًا، ومن الثانية يكونُ عدمُه علامةً للحرف لا من الأولى؛ فلا دور»[١].

٤- قوله: «وطريق التعرُّف أن تجعل للجزئي الذي تريد معرفةَ حكمه مبتدأ وتخبر عنه بموضوع القضية، يحصل مقدمة تجعلها صغرى، وتجعل القضية المذكورة كبرى يحصل قياس ينتج المطلوب، مثلًا: الفاعل مرفوع قاعدة، وطريق التعرف منه أن تجعل (زيد) من (قام زيد) مبتدأ ومخبر عنه بالفاعل، يحصل مقدمه هي (زيد: فاعل) تجعل صغرى لهذه القضية يحصل قياس هو (زيد فاعل)، والفاعل مرفوع ينتج (زيد مرفوع)، وفي المقام إشكال لأنَّه لا يجوز أن يكون بعض الجزيئات شاهدًا على هذا التقدير للزوم الدور»[٢].

٥- قوله: «فإن قيل: (الكلمة) محكومٌ عليه وقوله: (قولٌ مفرد) محكومٌ به ولا شيء من المحكوم عليه بمحكوم به فلا شيء من الكلمة بقولٍ مفرد، هذا خُلْفٌ، فالجواب عنه: أنَّ مغايرة الشيء للشيء باعتبارٍ ما ووضعٍ ما، لا تنافي كونه إيَّاه من حيث الحقيقة، فإن الحيوانَّ الناطقَ يُغاير الإنسانَ من حيث الإجمال والتفصيل، وليس غيره من حيث الحقيقة، وقولنا: الإنسان حيوان ناطق لا يقتضي مغايرة الثاني للأول من حيث الحقيقة مع تغايرهما من حيث الوضع والحمل[٣].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٩٥.

(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٧٨.

(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٨٧.

٦- قوله: «قوله: (والْقَولُ مَعَ فَصْلِهِ الْذِيْ هُوَ مُفْرَدٌ كَذَلِك)، أي: بينه وبين فصله عموم من وجه، فإن قيل: كيف يكون بينهما عموم وخصوص من وجه والحال أنَّ الماهية لا تتركب من أمرين بينهما خصوص من وجه؟

فالجواب: ذلك في الماهيات الحقيقية المحصلة في الخارج، لا في الماهية الاعتبارية الوضعية، والكلام في الاعتبارية الوضعية؛ فإن قلت: الكلمة قولٌ، والقول مسموعٌ موجودٌ في الخارج فكيف يكون اعتباريًا؟ قلت: القول يكون مسموعًا ومُخيَّلًا»[1].

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ١٩٩.

المبحث الرابع: التعليل:

يعتمد العلماء في مناقشاتهم واعتراضاتهم وردودهم في كثيرٍ من الفنون على التعليل، وعلمُ النحو مبنيٌّ على العلل في كثير من قضاياه. والشنواني تأثَّر بمن سبقوه من العلماء، ونقل عنهم كثيرًا من العلل، وأكثر من الاستدلال بعلل الرضي في شرح الكافية وغيره من العلماء، وقد ينصُّ على نسبتها لهم في بعض تعليلاته، وقد يغفلُ ذلك. ومن أبرز مظاهر التعليل عنده ما يأتي:

أ-تعريفه للعلة في اللغة والاصطلاح، والاستشهاد بأقوال العلماء في ضوابطها، حيث قال:

«والعلةُ في اللغة عارضٌ غيرُ طبيعي يستدعي حالةً غير طبيعية، وفي اصطلاح النُّحاة ليست بمعنى الموجب، بل بمعنى ما ينبغي أن يختارَ المتكلم عند حصوله أمرًا يناسبه، وذلك الأمر المناسب يُسمَّى بالحكم، فعلى هذا يكونُ إطلاقُ العلةِ على كلِّ واحدٍ مجازًا.

قال الرضي: اعلم أولًا أنَّ قولَ النحويين أنَّ الشيءَ الفلانيَّ علةٌ لكذا لا يريدونَ به أنَّه مُوجبٌ له، بل بمعنى أنَّه شيءٌ إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختارَ المتكلم ذلك الحكم؛ لمناسبةٍ بين ذلك الشيء وذلك الحكم، والحكمُ في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة»[(١)].

ب- العلل التي أوردها الشنواني في هذا الكتاب شملت كثيرًا من أنواع العلل التي نصَّ عليها العلماء، ومنهم السيوطي في الاقتراح. ومن

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٦٦.

أنواع هذه العلل: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى[١]. ومن أمثلة ذلك:

١-تعليله بالاستغناء، نحو قوله: «قوله: وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ، أي: همزةُ الوصلِ؛ للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها»[٢].

وقوله: «ولا يُثنَّى (أجمع) و(جمعاء) على رأي البصريين؛ للاستغناء عنها بـ(كلا) و(كلتا)»[٣].

٢- تعليله بالتخفيف، نحو قوله: «...لأنَّ ألف أحْوَى المنون ثابتٌ تقديرًا، فهو على وزن أفعل، فَحُذِفَ تنوين الصرف، لكنَّه لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة، ولا من حركة اللام كما فُعل في جوارٍ؛ لأنَّ أحوى بالألف أخفُّ منه بالتنوين، وأمَّا جوارٍ فهو بالتنوين أخفُّ منه بالياء»[٤].

وقوله: «ثم قدَّم المبنيَّ على الفتح؛ لأنَّه أكثرُ من المبنيِّ على الضمِّ، ولأنَّه أكثرُ من المبنيِّ على الكسرِ الأكثرِ من المبني على الضمِّ، ولأنَّه أخفُّ من المبنيِّ على الضم»[٥] .

---

(١) ينظر: الاقتراح (ص: ٢٢٧) .
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤٧٤.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٨٧.
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٦٧.
(٥) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٦٦.

٣- تعليله بالمشابهة، نحو قوله: «ولما كان أصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبًا مع التنوين بناء الفعل مع النون، وأيضًا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي، ألا ترى إلى سقوطه في الوقف وفي الإضافة ومع اللام، فلضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما أعرب على تاء التأنيث، وإنَّما لم يَدُر الإعراب على نون التوكيد كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث؛ لمشابهتها للتنوين، والإعرابُ قبل التنوين لا عليه، ولمشابهتها تقلب ألفًا في نحو: {ﭑ}[العلق:١٥]»(١).

وقوله: «...بناءً على أنَّ الصرف هو الجر؛ وذلك لأنَّ عدمَ انصرافه إنَّما كان لمشابهةِ الفعلِ، فلمَّا ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذُكِر قويت جهةُ الاسمية، فرجعَ إلى أصله الذي هو الصرف، فدخله الكسر دون التنوين؛ لأنَّه لا يُجامع (أل) ولا الإضافة»(٢).

٤- تعليله بالمجاورة، وذلك نحو قوله: «صوابه: خاليًا؛ لأنَّه صفةٌ لعلماء لا لمذكر كما لا يخفى، ولعلَّ جرَّه على الجوار»(٣).

٥- تعليله بالاستثقال، وذلك نحو قوله: «وإنَّما لم يجمع على أواول؛ لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع»(٤).

٦- تعليله بالجواز، وذلك نحو قوله: «قد يُقالُ: ما أُعرب بالحروفِ لا يتعذرُ فيه الإعرابُ بالحركاتِ؛ لجوازِ تقديرِ الحركاتِ، ولهذا ذهب بعضُهم إلى تقديرِ الإعرابِ بالحركاتِ فيه، وقد صُرِّح في الأسماءِ الستةِ بأنَّ إعرابَها

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٠٦.
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٧١.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٩٢.
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٩٤.

بالحركاتِ مُمكن»[١].

٧- تعليله بالالتباس، وذلك نحو قوله: «لِأَنَّهُ لَوْ جُرَّ؛ أي: بالكسرة بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني على الكسر، كتَرَاكِ ودَرَاكِ»[٢].

ونحو قوله: «والعيساون والعيساين، حُذِفت الألفُ لالتقاءِ الساكنين، وإنَّما حُذِفت الألفُ في الجمع وقُلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه أيضًا وكون أولهما حرف مد؛ لأنَّه لو حُذفت فيه أيضًا لالتبس في الرفع إذا أضيف بالمفرد، نحو: جاءني أعلا إخوتك بخلاف الجمع، فإنك تقول فيه: أعلو إخوتك وأعليهم؛ فلا يلتبسُ به»[٣].

٨- تعليله بالفرق، وذلك نحو قوله: «...بأنَّهم لَمَّا حملوا حالةَ النصبِ على حالةِ الجر أجروا الحكمَ على الياءِ حكمًا واحدًا، فكما قدروا الكسرةَ قدروا الفتحةَ تحقيقًا للحمل، وعن الثاني بأنَّ المانعَ من قلبها قصدُ الفرق بين المثنى المذكر وغيره، وإن كان القياسُ ما ذُكر من القلب؛ ولذلك لاحظه من العرب من يُجري المثنى بالألف مطلقًا»[٤].

وقوله: «المراد بنحو: جريح فَعِيْل بمعنى مَفْعُول؛ لأنَّه يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ إذا ذُكِرَ الموصوف نحو: رجلٌ قتيل، وامرأةٌ قتيل؛ والعلةُ طلبُ الفرق بين ما هو بمعنى فاعل وما هو بمعنى مفعول؛ فإنَّ ما هو بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث»[٥].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٤٧.
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٧٢.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦١٧.
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٤٣.
(٥) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٠٢.

٩-تعليله بالأصل، وذلك نحو قوله: «والنون في المثنى مُلتبسةٌ بالعكس؛ أي: المخالفة لنونِ الجمعِ في الحركةِ إنَّما كُسرت مع المثنى على الأصلِ في التقاء الساكنين؛ لأن أصل هذه النون أن تكون ساكنة»(١).

١٠- تعليله بالنظير، وذلك نحو قوله: «إنَّما ذَكرَ المثنى وجمعَ المذكرِ السالم إلى جانبِ الأسماء الستة؛ لأنَّهما شريكاها في الإعرابِ بالحروفِ فتأخيرُهما عنها قطعٌ للنظيرِ عن نظيره»(٢). ونحو قوله: «قوله: أَوْ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، أي: أو نكرةً تامةً عند أبي علي، يعني: تمييزٌ، به أخذَ مما نقله المصنف عن أبي علي، وإلَّا لاقتضى مع قوله: (أو نكرةً موصوفةً) أنَّ الشرطيةَ والاستفهاميةَ معرفتانِ كالموصولة، وليس كذلك، بل هما نكرتانِ لنظيرهما في (ما)»(٣).

١١- تعليله بالحمل على المعنى، وذلك نحو: «واعلم أنَّ لِحَسْب استعمالينِ:

أحدهما: أن تكون بمعنى (كافٍ) فتُستعملُ استعمالَ الصفات، فتكون نعتًا لنكرة ،كمررتُ برجلٍ حَسبِك من رجل؛ أي: كافٍ لك عن غيره، وحالًا لمعرفة، كهذا زيدٌ حسبَك من رجل؛ لأنَّها تتعرفُ بالإضافة حملًا على ما هي بمعناه»(٤).

وقوله: «...لأنَّ (ألا) التي للتمني لا خبرَ لها عند سيبويه لا لفظًا ولا تقديرًا؛ فإذا قيل: ألا ماء، كان ذلك كلامًا مؤلفًا من حرفٍ واسم، وإنَّما تمَّ

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٦٠٣.
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٤٧.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٤١٠.
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٩٣.

الكلامُ بذلك حملًا على معناه، وهو أَتَمَنَّى مَاء»[١].

١٢- تعليله بالسماع، وذلك نحو قوله: «وأمَّا تركيبُ المزجِ نحو: بَعْلَبَك وسِيْبَوَيْه، فالأكثرُ على منعه أيضًا؛ لعدم السماعِ ولشبههِ بالمحكي»[٢].

وقوله: «وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمعَ ذي التاء بالواو والنون مطلقًا، فقالوا في طَلْحَة وحَمْزَة وهُبَيْرَة: طَلْحُون وهُبَيْرُون وحَمْزُون، واحتجوا بالسماع والقياس، أمَّا السماع فقولهم في علانية للرجل المشهور: عَلَانون، وفي رَبْعَة للمعتدل القامة: ربعون» [٣].

ج- استشهاده بتعليل كثير من العلماء، ومن ذلك:

تعليله ظهور الفتحة في المنقوص، واستشهاده بقول ابن العلج، قال: «إنَّما ظهرت الفتحةُ فيما ذُكِر لخفتِها، قال في البسيط: لأنَّها بعضُ الألف، والألفُ أَخفُّ حروفِ المدِّ، وبعض الأخف في غاية الخفة»[٤] .

وأكثر من نقل تعليل الرضي في كثير من المسائل، ومنها: «إنَّما لم يجعل لإعراب المضارع علامة لعروضه، وإنَّما حُذفت علامة الإعراب من غير المنصرف مع كونه معرباً لمشابهته للفعل الذي أصله البناء. كذا قاله الرضي»[٥].

---

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٢٣.
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٧٦.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٥٩٢.
(٤) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٧٠٢.
(٥) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٥٥، وينظر: ص ١٨٧، ص ٢٤٩، ص ٢٨٤.

ومن ذلك استشهاده بقول الزجاج في تنوين (جَوارٍ) في حالتي الرفع والجر، قال: «فقال الزجّاج: إنَّ تنوينه للصرف، وذلك أنَّ الإعلال مُقدَّمٌ على منع الصرف؛ لأنَّ الإعلالَ سببه قوي، وهو الاستثقالُ الظاهر المحسوس في الكلمة، وأمَّا منع الصرف فسببُه ضعيفٌ، إذ هو مشابهةٌ غيرُ ظاهرةٍ بين الاسم والفعل على ما تبين قبل»(١).

واستشهاده بقول الجامي: «من أنَّ بني تميم اعتبروا العدلَ في غير ذواتِ الراء حملاً على ذوات الراء؛ فإنَّها مبنيةٌ، وليس فيها إلا سببان: العلمية والتأنيث، والسببانِ لا يوجبانِ البناءَ، فاعتُبِرَ فيها العدل؛ لتحصيل سبب البناء، فَلمَّا اعتُبِرَ فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتُبِرَ فيما عداها مما فعلوه مُعربًا غير منصرفٍ أيضًا؛ حملاً على نظائره، مع عدم الاحتياجِ إليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث، فاعتبارُ العدلِ فيه إنَّما هو للحملِ على نظائره لا لتحصيلِ سبب منع الصرف»(٢).

والأمثلة على ذكره لتعليل العلماء كثيرة جدًا(٣).

(١) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٢٦٦.
(٢) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣٧٧.
(٣) ينظر منهاج الهدى إلى مجيب الندا: ص ٣١٤، ص ٣٦٩، ص ٤٠١، ص ٤٣٩.

الخاتمة

بعد الدراسة لمنهج الشنواني أخلص إلى النتائج التالية:

١- أنَّ الشنواني له مكانة علمية كبيرة، تظهر من خلال كثرة شيوخه وكثرة تلاميذه الذين أثبتتهم كتب التراجم، ومن خلال من تأثر به من المتأخرين، ونقل عنه.

٢- أن الشنواني تأثر كثيرًا بشيوخه في علم المنطق، ويظهر أثر ذلك في كثرة استعماله للمصطلحات المنطقية، وإيراد الاعتراضات المنطقية والردود عليها.

٣- عُني الشنواني بالحدود والمصطلحات، وذكر الفروق بين أنواع الحدود، والأنسب في استخدام كلٍّ منها.

٤- أنَّ الشنواني يهتم بالنقول في مصنفاته، وينسب معظم هذ النقول إلى أصحابها، ونقل بعضها من دون نسبتها لأحد.

٥- ظهر تأثر الشنواني بابن مالك وابن هشام والرضي، فلا تكاد تخلو صفحة من مصنفاته من ذكر قول أحدهم أو رأيه.

٦- عُني الشنواني بالاستشهاد بالآيات القرآنية والقراءات والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية، مع عناية بالجانب اللغوي فيما قد يُشكل على القارئ.

هذا أبرز ما يمكن ذكره من نتائج في نهاية هذه الدراسة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م.
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق.
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، تحقيق: محمد شمَّام، دار الكتب الشرقية، الطبعة الثانية، ١٣٧٣ه
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين المحبي، دار صادر، بيروت. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ديوان الإسلام لشمس الدين الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ريحانة الألبّاب وزهرة الحياة الدنيا، لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧ م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.
- شرح تنقيح الفصول لأبي العباس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب، لعباس بن السيد رضوان المدني، مطبعة المعاهد ، القاهرة، ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م .
- معجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- منهاج الهدى إلى مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، من أول الكتاب إلى نهاية الفعل المضارع المعتل، تحقيق: طماح بن سعد السبيعي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٩ه.

- المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية، من أول الكتاب إلى نهاية باب المبتدأ والخبر، تحقيق: أحمد بن محمد العضيب، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.
- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للشريف الإدريسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي بكر الشنواني، من أول الكتاب إلى نهاية مبحث أنواع الإعراب، دراسة وتحقيق: منيرة المطيري، وهي رسالة علمية نالت بها الباحثة درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٣٧هـ.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	الصفحة
١	ملخص	١٦١
٢	Abstract	١٦٢
٣	المقدِّمة	١٦٣
٤	تمهيد: أبو بكر الشنواني: حياته وآثاره	١٦٤
٥	المبحث الأول : منهجه في الشرح.	١٨٠
٦	المبحث الثاني : العناية بالمصطلحات والحدود.	١٩٤
٧	المبحث الثالث : الاعتماد على المنطق في التوجيه النحوي	٢٠٣
٨	المبحث الرابع :التعليل.	٢٠٨
٩	المصادر والمراجع :	٢١٦
١٠	فهرس الموضوعات	٢١٩

تم بحمد الله